أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 78

4—10 يوليو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

0.7 % ارتفاع التضخم في دبي في النصف الأول

حققت أسعار السلع والخدمات في إمارة دبي ارتفاعاً لتسجل معدل تضخم 0.77% للنصف الأول من عام 2011 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2010، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة النقل بنسبة 8.50%، يليها ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.38%، مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 3.90%. اما مجموعة التعليم ارتفعت بنسبة 3.41%، مجموعة الصحة بنسبة 3.37%، مجموعة الأثاث والتأثيث، الأدوات المنزلية وإصلاحها بنسبة 2.47%، مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 2.18% وبالنسبة لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.79%، الاتصالات 0.36%، مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 0.13%، في حين شهدت أسعار مجموعة السكن، المياه، الكهرباء، الغاز والوقود انخفاضاً بنسبة 3.19%، وأسعار مجموعة الملابس وملبوسات القدم بنسبة 0.97% .

تعليق

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً حاداً في أسعار المواد الاستهلاكية خلال العام الماضي، بعد أن كانت تتمتع بأعلى معدلات التضخم على المستوى العالمي. وعلى غرار غيرها من الأسواق الناشئة، تشهد دول مجلس التعاون تصاعداً في مستويات مخاطر التضخم مرة أخرى حالياً. ويقدر متوسط التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2٪ على أساس سنوي في عام 2009، بعد أن كانت نسبته 11٪ على أساس سنوي في عام 2008. وعلى الرغم من أن التوجه كان مماثلاً، إلا أن تقلبات الأسعار لم تكن موحّدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد لوحظت أقوى التغيرات في معدلات التضخم في دولة قطر، في حين بقي التضخم منخفضاً نسبياً وثابتاً في البحرين. وكان الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية مصدراً للقوة في عام 2008، وفي الوقت نفسه نتيجة للضعف المتزايد في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد فرض الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ضغوطاً متزايدة على حالة التضخم (الأمور الفرعية مثل الغذاء والإيجار مثلت حوالي 50٪ من مؤشرات أسعار المستهلكين المختلفة). وأدّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة مفاجئة في عائدات النفط، ما أسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز السيولة النقدية. كما ساعد الارتفاع الكبير في السيولة على تعزيز التوسع الائتماني وإحداث قفزة في الإنفاق، ما أدى بدوره إلى تضييق دائرة التمويل الجانبي، وخاصة في قطاع العقارات. وقد كانت مسألة ربط العملات المحلية بالدولار (باستثناء الدينار الكويتي الذي يرتبط بسلة من العملات) سبباً إضافياً للتقلبات القوية في معدلات التضخم. وفي مرحلة ما قبل الأزمة المالية، أدى ضعف الدولار إلى توليد ضغوط تضخمية إضافية في أسعار الواردات. في المقابل، أدى الارتفاع الكبير في سعر الدولار خلال الأزمة المالية إلى تفاقم معدلات التضخم. وأخيراً، ساهم تراجع أسعار العقارات الحاد في بعض المناطق في تخفيف الضغوط التضخمية. ومع حفاظ السياسات المالية في عام 2009 على ميزتها التوسّعية لدعم النمو في المنطقة، كان لضعف أسعار السلع الأساسية وانخفاض السيولة وتشديد الشروط الائتمانية أثر أكبر. وفي نظرة مستقبليّة، يرى محللو كريديت سويس أن الضغوط التضخمية سترتفع في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً، مستندين في هذا على افتراض أن أسعار السلع (سواء الغذائية أو الطاقة) ستواصل ارتفاعها، وعلى توقعاتهم بأن يتراجع الدولار. كما يرى محللو كريديت سويس أن ارتفاع الدولار مقرون بانخفاض مخاطر التضخم بطبيعة الحال. وعلاوة على ذلك، بينما لا تزال التوقعات الاقتصادية إيجابية بالنسبة للمنطقة عموماً، فإن الانتعاش التدريجي سيحدّ على الأرجح من الضغوط التضخمية المحلية. قد يعاني العالم من ارتفاع أكبر في الأسعار العالمية للسلع كأحد الآثار المترتبة على النمو القوي الذي تشهده الأسواق الناشئة. ومن المنتظر أن يؤثر هذا النمو في الأسعار بشكلٍ أكبر على الأسواق الناشئة نظراً لاعتمادها على السلع في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وبشكلٍ أكبر مما عليه الحال في الدول الصناعية. وبدورها، فإن الأسواق الصناعية ستتأثر بهذا الارتفاع في الأسعار ولو بدرجاتٍ متفاوتة. وكما كان الحال في فترة ما قبل الأزمة المالية، فإن هذه الحالة قد لا ترفع بالضرورة من مستويات التضخم، لكنها في المقابل ستعزز من تقلب وعدم استقرار نمو الأسعار.

المصدر: : الخليج الإماراتية

الدولية

الاتحاد الأوروبي ينشر نتائج اختبارات تحمل البنوك في 15 يوليو
صفحة 02 ◄

الوظائف الأمريكية تسجل نموا طفيفا وتحطم آمال الانتعاش الاقتصادي
صفحة 02◄

الاقليمية

ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في يونيو 4.7% في السعودية
صفحة 03 ◄

محافظ "المركزي" التونسي: اقتصاد البلاد سجّل نمواً سلبياً بـ3.3% في 4 أشهر
صفحة 03◄

المحلية

الإيبور دون 2% للمرة الأولى
صفحة 04◄

»بيزنس مونتور :«الطلب على العقارات في الإمارات مرشح للارتفاع
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي

سياسات التجارة الخارجية
صفحة 05◄

تضخم أسعار المنتجين في بريطانيا يسجل أعلى معدل منذ أكتوبر 2008

ارتفع تضخم أسعار المنتجين في بريطانيا بنسبة كبيرة ومفاجئة في يونيو مسجلا أعلى مستوى منذ أكتوبر 2009 وهو ما ينذر بتنامي الضغوط التضخمية على أسعار المستهلكين بينما أذكت بيانات قطاع الإنشاءات الضعيفة مخاوف من احتمال جمود الاقتصاد بأكمله في الربع الثاني. وترك بنك انجلترا المركزي أسعار الفائدة عند مستواها القياسي المنخفض هذا الأسبوع بسبب مخاوف بشأن النمو لكن المؤشرات على تنامي الضغوط التضخمية ستثير القلق أيضا إذ أن تضخم أسعار المستهلكين يزيد عن مثلي المستوى المستهدف. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية يوم الجمعة أن أسعار المنتجين ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 5.7 بالمائة متجاوزة التوقعات بارتفاعها 5.6 بالمائة. وهذا أكبر ارتفاع على أساس سنوي في أكثر من عامين ونصف العام. لكن بيانات قطاع الإنشاءات أظهرت أن إنتاج القطاع نما 0.4 بالمائة فقط في مايو بعد انكماشه بنسبة 12.4 بالمائة في ابريل بسبب تعطلات ناجمة عن الزفاف الملكي.

المصدر: : رويترز

الاتحاد الأوروبي ينشر نتائج اختبارات تحمل البنوك في 15 يوليو

أعلنت الهيئة المصرفية الأوروبية يوم الجمعة أنها ستنشر نتائج اختبارات التحمل لواحد وتسعين بنكا في 15 يوليو تموز الساعة 1600 بتوقيت جرينتش وستعلن إجراءات لتعزيز رأسمال البنوك التي لم تجتز الاختبار والتي كادت ألا تجتزه. وقالت الهيئة في بيان "تتوقع الهيئة المصرفية الاوروبية أن تكون النتائج مصحوبة بالاعلان عن اجراءات دعم للبنوك التي تفشل في اجتياز الاختبار والبنوك التي يتضح أن لديها نقاط ضعف أو التي تعتبرها الأسواق في خطر." ويجب أن تبرهن البنوك أن بإمكانها المحافظة على نسبة رأس المال الأساسي عند خمسة بالمائة على الأقل لاجتياز الاختبار الذي يقوم على مجموعة من الصدمات الافتراضية في السوق. وقالت الهيئة إن النتائج ستتضمن إفصاحا واضحا بشأن قروض البنوك وتعرضها للديون السيادية وأثر الخطوات التي اتخذها كل بنك بحلول 30 ابريل نيسان لتعزيز قاعدة رأسماله والإجراءات اللازمة لتعزيز رأس المال بنهاية 2012.

المصدر: : رويترز

المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة والبريطاني يبقي عليها منخفضة

رفع البنك المركزي الأوروبي الخميس أسعار الفائدة في دول منطقة اليورو بواقع ربع نقطة مئوية إلى 1.5 في المئة، في محاولة للحد من الضغوط التضخمية التي تهدد القوة الشرائية في أوروبا. وظل معدل التضخم في منطقة اليورو عند 2.7 في المائة في يونيو/حزيران، وهو اقل من المتوقع لكنه اعلي من المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي عند اقل من اثنين في المائة. ورفع البنك المركزي لمنطقة اليورو أسعار الفائدة أخر مرة في ابري/ نيسان ليكون أول بنك مركزي رئيسي يرفع الفائدة بعد احتدام الأزمة المالية. وقال البنك المركزي الأوروبي إن أسعار الفائدة على ودائعه سترتفع أيضا ربع نقطة مئوية إلى 0.75 في المئة، وسيرتفع سعر الفائدة للإقراض بنفس القدر إلى 2.25 في المائة. اما بنك انجلترا فابقي على سعر الفائدة عند ادني مستوياته منذ 28 شهرا عند 0.5 في المائة رغم استمرار ارتفاع معدل التضخم في بريطانيا فوق المستهدف الرسمي. ويظل التسهيل النقدي في بريطانيا قائما بسبب المخاوف من الركود نتيجة ضعف النمو الاقتصادي بشدة.

المصدر: : BBC Arabic

الوظائف الأمريكية تسجل نموا طفيفا وتحطم آمال الانتعاش الاقتصادي

تباطأ التوظيف في الولايات المتحدة في يونيو حزيران حيث سجلت الوظائف الجديدة أدنى مستوى في تسعة أشهر مما حطم الآمال في استعادة القوة الدافعة للاقتصاد بعد تعثرها في الأشهر القليلة الماضية. وقالت وزارة العمل إن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار 18 ألف وظيفة فقط مسجلة أدنى قراءة منذ سبتمبر بينما كان المحللون يتوقعون أن ترتفع الوظائف بواقع 90 ألفا. ورفع العديد من الخبراء الاقتصاديين توقعاتهم بعد أرقام أعلى من المتوقع لوظائف القطاع الخاص الأمريكي أصدرتها مؤسسة ايه.دي.بي لخدمات التوظيف. وتوقعوا زيادة تتراوح بين 125 ألفا و175 ألفا. وارتفع معدل البطالة إلى 9.2 بالمائة مسجلا أعلى مستوى منذ ديسمبر مقارنة مع 9.1 بالمائة في مايو. وأضاف القطاع الخاص 57 ألف وظيفة بينما تقلصت الوظائف الحكومية بمقدار 39 ألف وظيفة

المصدر: : رويترز

محافظ المركزي الصيني: على الصين أن توازن بين التضخم والنمو

قال محافظ البنك المركزي الصيني إن على الصين أن توازن بين الحاجة للسيطرة على التضخم وبين الحفاظ على نمو اقتصادها رغم أن أي خطوات ستحتاج وقتا قبل أن تؤتي ثمارها. وأدلى المحافظ تشو شياو تشوان بتصريحاته في مؤتمر لرابطة الاقتصاد الدولي بجامعة تسينجهوا بعد يومين فقط من رفع الصين أسعار الفائدة للمرة الثالثة هذا العام وأشار إلى أن بيانات التضخم لشهر يونيو حزيران والمقرر إعلانها يوم السبت قد تكون أعلى نظرا لأنها كانت ضعيفة قبل عام. وتوقع استطلاع أن تتسارع وتيرة التضخم في الصين وأن يبلغ 6.3 في المائة في يونيو وهو أعلى معدل منذ 35 شهرا. ومقارنة بالشهر السابق يتوقع أن يزيد المعدل 0.2 في المائة. وحين سئل المحافظ إن كانت الإجراءات الصينية كافية للسيطرة على الأسعار قال إن السياسة النقدية تحتاج وقتا كي تؤتي ثمارها. لكنه قال إن الصين مستعدة للتغاضي عن قدر من التضخم في وقت تحرر فيه قطاعات معينة في اقتصادها للحد من سيطرة الدولة. وأضاف أن على بكين أن تهتم بالتضخم والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل إضافة إلى تحسين ميزان المعاملات الجارية لدى تحديد السياسات الاقتصادية

المصدر: : رويترز

وزارة المالية: ارتفاع إنتاج النفط العماني 2.3% سنويا بين يناير

أظهرت بيانات وزارة المالية العمانية يوم السبت أن إنتاج السلطنة من النفط ارتفع 2.3 بالمائة في الأشهر الخمسة الاولى من 2011 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي إلى 879 ألفا و400 برميل يوميا في المتوسط. وتجاوزت السلطنة بالفعل وهي ليست عضوا في أوبك مستوى 870 ألف برميل يوميا الذي توقعته في ميزانية 2011 التي أعلنتها وزارة المالية في يناير. وأظهرت نشرة لوزارة المالية أن متوسط سعر بيع النفط العماني بلغ 94.88 دولار للبرميل في الشهور الخمسة الأولى من العام بارتفاع 24.3 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من 2010. وارتفع إنتاج عمان من الغاز الطبيعي خمسة بالمائة بين يناير ومايو هذا العام إلى 13.963 مليار متر مكعب مقارنة مع الخمسة شهور الأولى من العام الماضي. وواجهت السلطنة التي يسودها الهدوء عادة شهورا من الاحتجاجات اندلعت في فبراير شباط عقب انتفاضتين أطاحتا برئيسي مصر وتونس. لكن العمانيين يطالبون برفع الأجور وتوفير مزيد من الوظائف وإنهاء الفساد وليس بإقالة الحكومة. وتعهد السلطان قابوس بن سعيد بإنفاق 2.6 مليار دولار وقالت الحكومة أنها ستوفر 50 ألف وظيفة في القطاع العام استجابة لمطالب المواطنين

المصدر: : رويترز

ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في يونيو 4.7% في السعودية

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة في شهر يونيو الماضي ارتفاعاً مقارنة بنظيره من العام السابق بنسبة 4.7% بسبب الارتفاع الذي طرأ على سبع من المجموعات الرئيسية المكـونة للرقم القياسـي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية. وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في تقريرها الشهري أن مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يونيو الماضي بلغ 134.2 نقطة مقابل 133.7 لشهر مايو عام 2011 ويعكس ذلك ارتفاعاً في مؤشر شهر يونيو بنسبة 0.4% قياساً بمؤشر شهر مايو . وعزت المصلحة ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أربع من المجموعات الرئيسية المكـونة للرقم القياسـي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية وهي مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه التي ارتفعت 1.0% ومجموعة الأطعمة والمشروبات التي ارتفعت بنسبة 0.5% إضافة إلى ارتفاع مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة 0.3% ومجموعة التعليم والترويح بنسبة 0.1% . واستقرت بقية المجموعات وهي مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية ، مجموعة الرعاية الطبية ، مجموعة النقل والاتصالات ، ومجموعة السلع وخدمات أخرى عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر . وسجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يونيو 2011 ارتفاعاً مقارنة بنظيره من العام السابق بلغت نسبته 4.7% بسبب الارتفاع الذي شهدته سبع من المجموعات الرئيسية المكـونة للرقم القياسـي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية. وسجلت مجموعة السلع وخدمات أخرى ارتفاعاً بنسبة 7.6 % ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 7.1% ومجموعة الأطعمة والمشروبات 5.5% إضافة إلى ارتفاع مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 2.3% ومجموعة الرعاية الطبية بنسبة 1.5% ومجموعة التعليم والترويح بنسبة 1.1% ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية 0.4% .وسجلت مجموعة رئيسية واحدة من المجموعات المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة انخفاضاً في مؤشراتها القياسية وهي مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة 0.2%.

المصدر: : واس

محافظ "المركزي" التونسي: اقتصاد البلاد سجّل نمواً سلبياً بـ3.3% في 4 أشهر

كشف محافظ البنك المركزي التونسي مصطفى كمال النابلي أن الاقتصاد المحلي سجل أداء سيئاً في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بعد ثورة 14يناير التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، وقال إن نسبة نمو كانت سلبية بـ3.3%. وتوقع النابلي نسبة أقل حدة خلال الثلث الثاني من العام على ألا تتجاوز مستوى 0%. مؤكداً أن النشاط الاقتصادي في بلاده قد تجاوز "مرحلة الخطر". وأكد محافظ البنك المركزي أن القطاع المصرفي يقدم دعماً قوياً لاقتصاد البلاد، حيث ساهم في توفير السيولة للاقتصاد التونسي وقدرت نسبة تطور القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 7% خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، وهي تقريباً نفس نسبة التطور المسجلة خلال نفس الفترة من 2010 لتكون في حدود 1.9 مليار دولار. وأوضح النابلي أن 40% منها لتغطية القروض التي لم يتم تسديدها و50% في شكل قروض جديدة موجهة للاستثمار والادارة، متوقعاً أن يكون التطور السنوي لهذه القروض ما بين 16 و17% على ضوء هذه المعطيات. وقال إن البنك المركزي عمل على ضخ سيولة بقيمة 2.2 مليار دولار لفائدة البنوك الموجودة على الساحة حتى تكون قادرة على المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي. وأضاف أن دعم هذه المؤشرات الإيجابية يقتضي العمل على احتواء انعكاسات مرحلة الانكماش خلال النصف الأول والمحافظة على النسيج الاقتصادي مع إعطاء دعم قوي للنشاط الاقتصادي لتحقيق الانتعاشة المرجوة.

المصدر: : الأسواق.نت

140 مليار درهم استثمارات البنوك الإماراتية بنهاية مايو

شهدت استثمارات البنوك العاملة في الإمارات في شهر مايو/أيار الماضي نمواً بنسبة 12.9 بالمائة، لتصل إلى 140.2 مليار درهم، مقارنة بنحو 124.2 مليار نهاية ديسمبر/كانون الأول 2010، وفقاً لصحيفة "الخليج" الإماراتية. وتراجعت المخصصات العامة للبنوك خلال مايو 0.7 بالمائة، لتصل إلى 13.3 مليار درهم، ولكن في المقابل نمت مخصصات هذه البنوك للقروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بنسبة 1.3 بالمائة لتصل إلى 47.1 مليار درهم. ووفقاً للمؤشرات المصرفية الشهرية الصادرة عن المصرف الإماراتي المركزي، فقد نمت القروض الشخصية المقدمة للمقيمين في مايو الماضي بنسبة 0.5 بالمائة لتصل إلى 245.6 مليار درهم، مقابل 244.3 مليار نهاية شهر أبريل، بنمو 1.3 مليار درهم. وسجل إجمالي التسهيلات والقروض المقدمة من البنوك خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري نمواً بنسبة 1.7 بالمائة لتبلغ 1048.7 مليار درهم. وشهدت صناديق البنوك الخاصة "رأس المال والاحتياطيان" نمواً بنسبة 5 بالمائة لترتفع إلى 268.7 مليار درهم، وذلك في مقابل تراجع إجمالي تسهيلات دعم السيولة التي تحصل عليها من المركزي، بنسبة 7.1 بالمائة لتصل في مايو 2011 إلى 1.3 مليار درهم، مقارنة بنحو 1.4 مليار في ديسمبر 2010.

المصدر: : Arabian Business

الإيبور دون 2% للمرة الأولى

كسر سعر الفائدة بين البنوك "الإيبور" لأجل سنة حاجز ال2% إلى 1،99% للمرة الأولى منذ بدء العمل بآلية "الإيبور" في سبتمبر 2009. كما تراجعت لأجل 6 أشهر إلى 1،74% مقارنة مع 1،76% مطلع الشهر الجاري وانخفضت أسعار الإيبور لأجل 3 أشهر إلى 1،54% حالياً مقارنة مع 1،56% وشهرين إلى 24 .1% مقارنة مع 1،27% وذلك في تطور واضح يعكس زيادة معدلات السيولة .

المصدر: : الخليج

«بيزنس مونتور»: الطلب على العقارات في الإمارات مرشح للارتفاع

يتجه الطلب على القطاع العقاري في الإمارات إلى الارتفاع خلال الربع الثالث من العام الحالي، وفقاً لتوقعات مؤسسة بيزنس مونتور الدولية، التي اعتبرت الإمارات الملاذ الآمن الأكثر جاذبية للاستثمارات والسياح في المنطقة. وشددت المؤسسة في تقرير صادر عنها حول الفرص والتحديات في القطاع العقاري بالإمارات خلال الربع الثالث، على استفادة الدولة من أهميتها الإستراتيجية في منطقة مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وبالنسبة للعالم على حد سواء. ولفت التقرير إلى أن موجة الاضطرابات السياسية في كثير من بلدان الشرق الأوسط خاصة في البحرين الأقرب جغرافياً إلى الإمارات والأكثر تنافسية مع دبي في قطاع الخدمات المالية، كشفت عن الميزات التنافسية الحقيقة للإمارات التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي متين، الأمر الذي جعل منها حسب التقرير الملاذ الآمن والأكثر جاذبية في المنطقة. ونوه التقرير بالإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحسين قطاع البنية التحتية الخاصة بالنقل والمواصلات على مدى السنوات القليلة الماضية، علاوة على إعلانها عن تخصيص استثمارات بأكثر من 45 مليار دولار "165 مليار درهم" لمشروعات البنية التحتية للقطاع، مشيرة إلى أن هذه المشاريع، لا سيما مشروع قطار الاتحاد، المقدرة استثماراته بنحو 11 مليار دولار "40,3 مليار درهم"، من شأنها أن تربط إمارات الدولة كافة وتقود إلى مزيد من التكامل، بما يعزز الميزات التنافسية ويرسخ جاذبية الإمارات. وتوقع التقرير أن يتزايد الطلب على العقارات في دبي بداية من الربع الثالث من هذا العام مع ظهور علامات التحسن على أداء المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع أعداد السكان والنمو في أرقام السياح. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من دلالات ارتفاع الطلب على العقارات، إلا أن النظرة المستقبلية لا تخلو من التحديات، موضحاً أن أسعار العقارات في مختلف إمارات الدولة التي تعرضت لانخفاضات كبيرة مرشحة لانخفاضات إضافية قبل أن تصل إلى القاع، وذلك بسبب أنه مازال هناك مزيد من ضغوط فوائض المعروض في مدن الدولة المختلفة. ومن بين التحديات الأخرى التي أشار إليها التقرير، تحدي نقص السيولة، والتي تعنى وفقاً لوصف المؤسسة نقص القدرة على تمويل المشاريع العقارية خاصة في دبي، لافتاً إلى أن الائتمان الضعيف يشير إلى أن التعافي الواضح في القطاعات غير النفطية يبدوا غير محتملاً في هذه المرحلة. ويشار إلى أن مصارف محلية وأجنبية عاملة في الدولة بدأت في اتخاذ إجراءات فعلية للتخفيف من سياستها المتشددة في الإقراض والتمويل العقاري، مانحة المتعاملين اشتراطات تمويل ميسرة لم تشهدها السوق المصرفية من قبل. وقلل تقرير "بيزنس مونتور" من مخاوف تأثير أي عمليات إعادة هيكلة محتملة لديون شركات أو مؤسسات شبه حكومية في الإمارات، مشيراً إلى أن تأثيرها سيكون محدوداً على شهية وثقة المستثمرين، ذلك بعد أن باتت التحديات المالية التي واجهتها الإمارات بسبب الأزمة المالية العالمية بالقطع جزءاً من الماضي. وفي السياق ذاته، كشفت دراسة حديثة لغرفة تجارة وصناعة دبي أن زيادة المعروض من الوحدات السكنية العامل الأساسي وراء تراجع الإيجارات وأسعار العقارات، مشيرة إلى أن استكمال مشاريع البنية التحتية المتطورة، وبيئة الأعمال المحفزة في دبي سيكونان من بين العوامل الأساسية التي ستخلق مزيداً من الطلب على العقارات في دبي. وأضافت الدراسة أن أسعار العقارات في دبي انخفضت خلال العامين الماضيين، إلا أنه يتوقع حدوث تعافٍ ولكن بوتيرةٍ بطيئة قد تستمر خلال هذا العام وحتى الربع الأول من عام 2012.

المصدر: : الاتحاد

«موديز»: القروض المشكوك في تحصيلها بالمصارف تصل إلى ذروتها نهاية العام

تصل مستويات القروض المشكوك في تحصيلها في القطاع المصرفي بالإمارات إلى مستوى الذروة خلال العام الحالي، وفقاً لتوقعات وكالة التصنيف الائتماني "موديز". وقالت الوكالة إن إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات والتي تعد الأقوى بين بلدان مجلس التعاون الخليجي تعزز من فرص استدامة النمو في القطاع المصرفي في الدولة، على الرغم من التحديات التي ما زالت تواجه البنوك الإماراتية والخليجية بشكل عام. وأوضحت موديز لخدمات المستثمرين في تقرير صدر عنها أمس حول جودة أصول البنوك الخليجية التي تقوم الوكالة بتصنيفها، أن مؤشرات التعافي القوي في محركي النمو بالإمارات أبوظبي ودبي، وخاصة في قطاعات السياحة والنقل والخدمات اللوجستية، من شأنه أن ينعكس ايجاباً على أداء القطاع المصرفي. وتوقعت الوكالة أن تسجل مستويات القروض المشكوك في تحصيلها في البنوك الإماراتية مستويات نمو ملحوظة بين 6% في أبوظبي و11% في دبي لتصل بذلك إلى ذروتها بنهاية العام 2011. وارتفع رصيد مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك في الدولة بنسبة 1,3% خلال مايو الماضي وبنسبة 6,3% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي لتصل إلى 47,1 مليار درهم، مقارنة مع 46,5 مليار درهم بنهاية أبريل و44,3 مليار درهم بنهاية 2010، بحسب بيانات مصرف الإمارات المركزي. وقالت الوكالة إنه من المرجح أن تستمر جودة أصول التسعة وأربعين بنكاً التي تقوم بتصنيفها ائتمانياً عبر دول مجلس التعاون الخليجي الستة في مواجهة تحديات هيكلية ومخاطر ائتمانية مرتفعة على مدى الدورة الائتمانية المقبلة. ومع ذلك، تشير وكالة التصنيف إلى أن الدعم الحكومي لا يزال يشكل عاملاً إيجابياً حاسماً للتصنيفات.

المصدر: : الاتحاد

تجارة دبي مع دول مجلس التعاون الخليجي تنمو 31% خلال الربع الأول إلى 7,5 مليار درهم

ارتفع حجم التبادل التجاري المباشر بين إمارة دبي ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من العام الحالي إلى 7,49 مليار درهم، مقارنة مع 5,71 مليار درهم للربع ذاته من العام الماضي وبنمو 31%، وفقا لإحصائيات جمارك دبي. وأظهرت الإحصائية التي حصلت "الاتحاد" على نسخة منها ارتفاعاً قوياً لمبادلات دبي التجارية المباشرة غير النفطية مع كافة بلدان مجلس التعاون، خلال الربع الأول خاصة مع الكويت التي سجلت التجارة معها نمواً قياسياً زادت نسبته على 123%، بعد أن قفزت التبادلات التجارية معها إلى أكثر من 2,13 مليار درهم، مقارنة مع 957 مليون درهم للربع ذاته من 2010. وفقاً للإحصائية، فقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الشركاء التجاريين لدبي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بإجمالي مبادلات تجارية في الربع الأول بلغ 2,38 مليار درهم، وذلك بعد أن سجلت نموا قدره 17% مقارنة بعام 2010 الذي بلغ حجم المبادلات التجارية خلاله 2,02 مليار درهم . وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بإجمالي مبادلات بلغ 2,13 مليار درهم، تلتها سلطنة عمان بإجمالي مبادلات بلغ 1,19 مليار درهم وبنمو قدره 10% عن الربع ذاته من العام الماضي، ثم قطر بإجمالي مبادلات قيمتها 1,16 مليار درهم وبنسبة ارتفاع قدرها 8%، وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الخامسة بإجمالي مبادلات بلغ 618 مليون درهم، وبنمو قدره 8%. وتفصيلاً، بلغ إجمالي واردات دبي من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول نحو 2,28 مليار درهم، مقارنة مع 1,77 مليار درهم للربع ذاته من العام الماضي وبارتفاع قدره 29%، فيما ارتفعت صادراتها بأكثر من 61% لتصل إلى 2,01 مليار درهم مقارنة مع 1,24 مليار درهم للربع ذاته من العام الماضي، وذلك في وقت سجلت فيه إعادة الصادرات نمواً قدره 18% بعد إن ارتفعت من 2,69 مليار درهم في الربع الأول من 2010، لتصل إلى 3,19 مليار درهم بنهاية مارس 2011. ويعكس النمو القوي في المبادلات التجارية بين دبي ودول مجلس التعاون الخليجي مرحلة الانتعاش الجديدة التي تشهدها التجارة الخارجية لدبي والدور الحيوي للقطاع التجاري في دعم اقتصاد الإمارة، لاسيما أن بيانات جمارك دبي كشفت عن نمو قياسي جديد لمبادلات دبي التجارية المباشرة غير النفطية مع العالم الخارجي، مع نهاية الربع الأول من العام الجاري بلغت نسبته 34%، لتزيد على 183 مليار درهم، مقابل 136 مليار درهم لنفس الفترة من العام الماضي. كما عكست الأرقام الإحصائية الصادرة عن جمارك دبي تحسنا ملحوظا أيضا في الحركة التجارية للمناطق الحرة، والتي زادت قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري على 95 مليار درهم، مقارنة مع 78 مليار درهم للربع الأول من العام الماضي بزيادة 23%، والأمر ذاته انطبق على حركة تجارة المستودعات الجمركية التي تخطت حاجز المليار درهم، خلال الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام، مقابل 633 مليون درهم للفترة ذاتها من العام الماضي، بنمو وصل إلى 68%. ويشار إلى إن الهند احتفظت، بصدارتها لقائمة أكبر الشركاء التجاريين لإمارة دبي، خلال الربع الأول من العام الجاري، لتبلغ المبادلات التجارية معها أكثر من 63 مليار درهم خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري، مستحوذة بذلك على 34% من إجمالي تجارة دبي المباشرة مع العالم الخارجي. وشكلت واردات دبي من الهند ما قيمته 30 مليار درهم، فيما بلغت قيمة عمليات إعادة التصدير من دبي إلى الهند 22,68 مليار درهم، وكانت صادرات دبي إلى الهند عند حدود 10 مليارات درهم. وجاءت كل من الصين والولايات المتحدة في المركزين الثاني والثالث ضمن واردات دبي، بقيمة بلغت 10,68 مليار درهم، و7,52 مليار درهم على التوالي. وضمن الصادرات جاءت سويسرا، والسعودية في المركزين الثاني والثالث، بما قيمته مليار درهم، و919 مليون درهم على التوالي.

المصدر: : جريدة الاتحاد

سياسات التجارة الخارجية

أولا تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: - مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف. - اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. - مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف. - اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق - مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

ثانيا أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و الإستراتيجية.

الأهداف الاقتصادية: تتمثل في: - زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها. - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج. - حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها. - حماية الاقتصاد الوطني من التضخم

الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة. - إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة

الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

ثالثا أنوع سياسة التجارة الخارجية

سياسة حماية التجارة الخارجية: تتم دراسة سياسة حماية التجارة الخارجية في:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية - قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

. الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية. - يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة. - حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية. - تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة - مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

.الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

. الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" و تنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).

- الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.

- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

. نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. و نميز له ثلاثة أنواع هي:

- *الإغراق العارض*: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

- *الإغراق الدائم*: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

. الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

الأدوات التجارية: تتمثل في:

. المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

. الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

. اتفاقيات الدفع: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق

والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

سياسة حرية التجارة الخارجية: تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.

و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: تتمثل مجمل الحجج في

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

منطقة التجارة الحرة: و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.

الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم

السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى

تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.